مفهوم بيغن ــ شارون المقترح كحل مستقبلي لمصيرهما. ذلك أن نقطة الدائرة في المرحلة السياسية والتاريخية الآنية، إنما تكمن هنا، في المصير السياسي الذي ستؤول إليه هذه الأراضي، وبيد من سيكون الحكم والقرار فيها.

ولا يخفى، أن الفريق الحاكم في إسرائيل بقيادة بيغن وشارون، لا يتصور مصيراً آخر لهذه الأراضي، غير البقاء جزءاً من أرض إسرائيل. وهو في أقصى حدود تنازله، يرى أن مشروعه للحكم الذاتي هو الخط الأحمر الذي لا تراجع بعده، في كل ما يعني مصير هذه الأراضي العربية ومستقبل سكانها. وكلنا يذكر، أنه في عهده أصبحت القدس عاصمة «أبدية» لدولة إسرائيل، وضم قطاع الجولان المحتل إليها، كدلالة سياسية يراد أن لا يرقى إليها الشك، بأن مستقبلهما غير مسموح البحث فيه عاجلاً أم آجلاً. وفي هذين الحدثين، لم يلحظ واحدنا اختلافاً حقيقياً أو خلافاً جدياً بين الأحزاب الإسرائيلية حول مصير القدس والجولان، فيما عدا الاعتراض الناشىء حول التوقيت والشكل، دون أن يمس في جوهره مسألة الضم والتوحيد. ولقد بدا الموقف الإسرائيلي عموماً في هذين الحدثين، موحداً بقوة، وعلى قدر كبير من الاتفاق السياسي الجوهري باستثناء ــ اللهم ــ موقف المعارضة الإسرائيلية الشيوعية، وهي في تأثيرها السياسي على قرارات البلاد، لا تزال ضعيفة القدرة والأثر.

إلا أن الوحدة السياسية الداخلية المشار إليها آنفاً في شأن القدس وقطاع الجولان، تتبدى في صورة معاكسة، عندما يكون موضوع البحث مصير الضفة الغربية وقطاع غزة. بالطبع، لم يبدُ، ولا يبدو، أن هناك خلافاً حول رفض فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة تكون تعبيراً عن الدعوة إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الواقع تحت نير الاحتلال في هذه الأراضي. فالحال ــ هي كما سبق ــ اتفاق وإجماع على رفض فكرة الدولة، يستوي في ذلك بيغن وبيريس وباقي المسؤولين السياسيين والقياديين، ولا يختلفون. والشيوعيون الإسرائيليون بصورة رئيسة، وحدهم من يخرق هذا الإجماع. لكن هذه الوحدة وذلك الإجماع، ينفرط عقدهما حين يرى الفريق الحاكم بقيادة الثلاثي بيغن ــ شارون ــ شامير أن الحكم الذاتي ومشروع الإدارة الذاتية فيهما الحل لمستقبل هذه الأراضي، في حين يرى بيريس ــ ومن ورائه حزب العمل الإسرائيلي ــ وجوب إعادة الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن، على أن يكون جزءاً منه غير منفصل عنه. وبذلك يلتقي أصحاب هذا الرأي مع مبادرة ريغان، ويجدون في مشروع «السلام» العربي الصادر عن قمة فاس الثانية في المغرب عام ١٩٨٢ بعض نقاط الاتفاق الجديرة بالبحث والتلاقي، حتى لو لم يعلنوا الأمر صراحة.

واذا كان الفريق الحاكم في إسرائيل لا يزال يصر على تسمية أراضي الضفة الغربية المحتلة بيهودا والسامرة، انطلاقاً من استلهامه التوراتي، فإنه في جميع ما يخفي ويظهر، يبدو وكأنه قد ربط مصيره السياسي ومستقبله في الحكم، بإبقائهما تحت الاحتلال، بل وبتحويلهما إلى جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل. ولا يستغرب بعدها، أن تتناهى أصداء دعوات تنبعث من هنا وهناك، في هذه اللحظة أو تلك، داعية إلى ضم الضفة والقطاع، أو ابقائهما تحت الاحتلال، في أبسط الأحوال. ولطالما سمع المراقبون مثل هذه الدعوات، ولا تزال الذاكرة السياسية تستعيد قوة النبرة بصدد هذا الموضوع